عمومية المساهمين تقر بيانات وحسابات العام الماضي وتمدد عقد الشركة ٥٠ عاما أخرى :

البنك اليمني للإنشاء والتعمير يحقق أرباحا بمقدار ٣,١٢٢ مليار ريال في ٢٠١٠م

■ ،،كتب /أحمد الطيار

أقرت الجمعية العمومية العادية وغير العادية لمساهمي البنك اليمني للإنشاء والتعمير في دورتها الثامنة والأربعين امس بصنعاء تقرير مجلس الإدارة الثامن والأربعين والمتضمن الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م وصادقت على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وتقريري مجلس الإدارة ومدققي الحسابات المستقل عنهما .

كما وافقت على تعديل المادة ٦ من النظام الأساسي للبنك بحيث تمدد مدة الشركة لفترة خمسين سنة قادمة تبدأ من تاريخ انتهاء المدة الأصلية في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٢م وتنتهي في ٢٨ أكتوبر ٢٠٦٢م حيث أن البنك وفقا لنظامه الأساسي عبارة عن شركة مساهمة أنشئ بقرار جمهوري في ٢٨ أكتوبر ١٩٦٢ م ومدة الشركة ٥٠ عاما .

ووافقت الجمعية العمومية على مقترح المجلس بتوزيع الأرباح السنوية وأخلت طرف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بإدارتهم عن السنة المذكورة ،وأبرأت ذمة مدققي الحسابات المستقل وأعادت انتخاب نبيل هائل عضوا بمجلس الإدارة .

وفي الاجتماع أكد رئيس مجلس الإدارة حسين فضل محمد هرهرة أن البنك حقق صافي أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بلغت ٣ مليارات و١٢٢ مليونا و٥٥٨ الف ريال وهو ما يساوي عائدا استثماريا سنوياً بما نسبته ٢٥,٦٪ على حقوق الملكية البالغة في الأول من يناير ٢٠١٠م مبلغ ١٢ مليارا و١٧٧ مليونا و٢٣٧ الف ريال .

مضيفا أن البنك اليمني للإنشاء والتعمير شهد نظام الحاسوب الجديد الذي تم اقتناؤه من شركة تيمنوس السويسرية وأصبحت جميع فروع البنك تعمل من خلال هذا النظام المركزي والحديث ،ومن خلال هذا النظام الحديث تمكنت من تقديم خدماتها لجمهور المتعاملين بسرعة وكفاءة عالية عززت موقع البنك التنافسي في السوق المصرفية اليمنية.

مؤكدا أن البنك سيتمكن من البدء في تطبيق خدمات الصراف الآلي خلال الفترة القادمة من العام الحالي ٢٠١١م وسيلي ذلك تباعا تقديم خدمات الكرتونية حديثة وجديدة .

وأضاف رئيس مجلس الإدارة أن البنك يطبق برنامجا تطويريا شاملا يستهدف تحسين مستوى التشغيل والمركز المالي للبنك وزيادة حصته في السوق المصرفية وتسويق خدمات البنك لأوسع شريحة مستهدفة من الزبائن ،والاهتمام بتدريب الكادر البشري بما يؤدي إلى تأهيل صف ثاني من الكوادر الشابة بحيث تكون جاهزة وقادرة على تبؤ المناصب الوظيفية والإدارية في البنك بمختلف مستوياتها وخلق الرضى والولاء لهذه المؤسسة .كما سيقوم البنك بالاستمرار في تطوير النظام المصرفي الجديد وإدخال كافة الخدمات المصرفية الحديثة لمواكبة أحداث الخدمات التي تشهدها السوق المصرفية اليمنية ،وإعداد هيكل تنظيمي وإداري جديد ووضع خطة استراتيجية تحدد رؤية وأهداف البنك وفقا لأحدث الأسس والمعايير بالاستعانة بشركات متخصصة في هذا المجال.

واستعرض الأخ رئيس مجلس الإدارة التطورات الاقتصادية التي مربها الاقتصاد المحلي خلال العام الماضي ٢٠١٠م حيث بين أن الاقتصاد الوطني شهد عدداً من الظواهر المختلفة ساهمت إيجابا وسلبا في أدائه .

من جانبه أشار مدير عام البنك عبد الناصر نعمان الحاج في بيانه لتقرير مجلس الإدارة السنوي الثامن والأربعوين إلى أن البنك اليمني للإنشاء والتعمير حقق نتائج إيجابية في السنة المنتهية في ١٣ ديسمبر ٢٠١٠م حيث ارتفع إجمالي الموجودات من مبلغ ١٢٢مليارا و٣٠٤ ملايين ريال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م إلى مبلغ ١٣٣ مليارا و٣٩٣ مليون ريال في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م ،كما ارتفعت الودائع من ١٠٢ مليار و٩٨٢ مليون ريال في نهاية ٢٠٠٩م إلى ١١٠ مليارات و٩٣٧ مليون ريال في نهاية ٢٠١٠م،وارتفعت حقوق الملكية من مبلغ ١٢ مليارا و١٧٧ مليون ريال في نهاية ٢٠٠٩م إلى ١٤ مليارا و٢٩٩ مليون ريال نهاية ٢٠١٠م بزيادة قدرها مليارين و١٢٢ مليون ريال وبنسبة نمو قدرها ١٧,٤٣٪.

مشيرا إلى أن أرباح البنك الصافية ارتفعت من مليار و٥٥٩ مليون ريال عام ٢٠٠٩م إلى ٣ مليارات و١٢٢ مليون ريال في نهاية ٢٠١٠م بعد خصم الزكاة والضرائب وبنسبة زيادة قدرها ١٠٠٪ نتيجة للسياسة التشغيلية والجهود المبذولة من قبل مجلس الإدارة التنفيذية.

ويقضي مقترح المجلس بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بمقدار ١٠٠ ريال عن كل سهم فيما يتم تحويل مليار و١٠٠ مليون من الأرباح إلى احتياطي عام وترحيل ٧٤ مليونا للعام القادم وتسليم القسط الأخير من زيادة راس المال بمقدار ٥٠٠ مليون ريال وكذا خصم١٩٪ من صافي الربح وفقا لقانون البنوك التجارية وبقدار ٤٧٢ مليون ريال .

من جانبه أشارت مداخلة مدققي الحسابات المستقلين من شركة دحمان وشركائه إلى أن البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م تعبر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي للبنك اليمني للإنشاء والتعمير وعن أدائه المالي والتغيرات في حقوق الملكية وتدفقاته النقدية للسنة المالية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية والقوانين واللوائح اليمنية ذات العلاقة.

من جانبه أشاد وكيل وزارة المالية لقطاع الوحدات الاقتصادية الدكتور فضل الشعيبي بمستوى التطورات التي وصل اليها البنك اليمني للإنشاء والتعمير والنجاحات المتحققة في أدائه المصرفي خلال العام ٢٠١٠م من خلال الأرباح المتحققة والودائع الكبيرة التي استطاع البنك اجتذابها وعوائده المتحققة على راس المال والتي بلغت ٢٥٪.

وقال الدكتور الشعيبي أن البنك اليمني للإنشاء والتعمير يعد منظومة مصرفية كبيرة لديها من الخبرات والمهارات الشيء الكبير فباعتباره أول مصرف يمني فهو صرح يمتلك إدارة كفؤة وكادراً بشرياً مؤهلاً سيكون قادرا على توسيع أنشطته المصرفية في السوق اليمنية .

داعيا إلى تنويع البنك محفظته الاستثمارية وأنشطة القروض والسلفيات بحث تغطي أنشطة مصرفية جديدة تعود بالفائدة على البنك والنشاط الاقتصادي في اليمن.

كما بين مندوب الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقريره أن البنك اليمني للإنشاء والتعمير ملتزم بالمعايير المحاسبية المعتمدة ويمارس نشاطه باحترافية ولا يوجد لديه أي مخالفات تذكر ،منوها بأهمية الارتقاء بخدمات الأنشطة الاستثمارية لخلق نشاط استثماري في البلد وبما يسهم في التنمية الاقتصادية بشكل اكبر .

بدوره اكد نائب مدير عام الشركات بوزارة الصناعة والتجارة التزام البنك اليمني للإنشاء والتعمير بنصوص قانون الشركات في بلادنا ولم يمارس في أنشطته واجتماعات جمعياته العمومية العادية وغير العادية أي مخالفة تذكر .

عقب ذلك عقدت الجمعية العمومية غير العادية اجتماعا برئاسة رئيس مجلس الإدارة مقترحا بتعديل المادة ٦ من النظام الأساسي للبنك التي تقضي أن مدة هذه الشركة ٥٠ عاما تبدأ من تاريخ إصدار القرار الجمهوري القاضي بإنشائها وكل إطالة لمدة الشركة يجب أن تعمد وفقا لأحكام هذا النظام والقوانين النافذة وبين رئيس مجلس الإدارة أن القرار الجمهوري القاضي بإنشاء البنك قدصدر في ٢٨ أكتوبر ١٩٦٢م فان المدة تنتهي في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٢م لذلك يتعين على مجلس الإدارة تقديم توصية للجمعية العمومية غير العادية بالموافقة على تمديد الشركة لفترة خمسين عاما تبدأ من ٢٨ أكتوبر ٢٠١٢م .

وقد وافقت الجمعية العمومية غير العادية على أن تعدل المادة ٦ بحيث يكون نصها تمدد مدة الشركة لفترة مماثلة خمسون عاما تبدأ من تاريخ انتهاء المدة الأصلية في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٢م وتنتهي في ٢٨ أكتوبر ٢٠٦٢ م وككل إطالة لمدة الشركة تكون وفقا لأحكام هذا النظام والقوانين النافذة.

كما فوضت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك باتخاذ الإجراءات اللازمة بتسجيل التعديل على ضوء القرار الصادر من الجمعية العمومية غير العادية وفقا لما هو مقرر بالقانون.

تصوير عادل حويس

جهود حكومية لرفع إنتاج الغذاء ٥٪ في ٢٠١٥م

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

أصبح الغذاء في عالم اليوم سلاحا اقتصاديا خطيراً وفعالا تستخدمه الدول المنتجة له لإذلال الشعوب والهيمنة عليها، ومن هنا فان التوسع في زراعة الحبوب في اليمن أصبح هماً قومياً وهدفاً استراتيجياً، ولكن كيف يتحقق في ظل العديد من العقبات التي تقف حجر عثرة أمام تحقق ذلك الهدف المنشود، الذي أصبح بعيد المنال.

تصنف اليمن ضمن الدول الأقل نمواً بل وتصنف بثالث أفقر بلدان المنطقة ،ويأتي ترتيبها ١٥١ من مجموع البلدان ١٧٧ التي احتواها تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما أن ١٥,٧٪ من اليمنيين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، ويعيش ٤٥,٢٪ منهم بأقل من دولارين يوميا.

وتستورد اليمن حوالي ٧٥٪ من احتياجاتها الغذائية بما فيها ٢,١ مليون طن من الحبوب سنويا، وتشمل الحبوب التي تنتجها اليمن الذرة والدخن والشعير.وتستغل معظم الأراضي والمياه المتوفرة بزراعة القات الذي يصفه البعض بالعائق الرئيسي أمام تقدم اليمن.

وأوضح التقرير أن استهلاك القات في اليمن له أثر عميق في مسألة تراجع الأمن الغذائي وأن ٤٢٪ من السكان ومن سن العاشرة فما فوق يتناولون القات –بحسب مسوحات صحة الأسرة – ٢٥٪ منهم من الرجال. وأضاف أن اليمن من أفقر البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإجمالي دخل قومي سنوي يقدر بـ٥٤٤ دولاراً أميركيا و٨ دولارات لكل فرد من مساعدات التنمية الخارجية .

القات

ويؤكد تقرير رسمي أن التحوّل من زراعة الحبوب إلى زراعة القات والمحاصيل النقدية الأخرى التي تعتبر أكثر ربحية قد ساهم في تراجع إنتاجية القمح في اليمن الذي تستحوذ زراعة الحبوب فيه على أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة بينما يتم استيراد حوالي ٩٠٪ من استهلاك الحبوب ،مشيرا إلى أن تطوير قطاع الزراعة يواجه العديد من المعوقات التي تشمل قلة الأراضي الصالحة للزراعة "٣٪ من إجمالي مساحة الأراضي" وشحه مصادر المياه وقلة الائتمان والاستثمار في البنية التحتية للإنتاج والتسويق حيث وصل نصيب الزراعة إلى ١,٢٥٪ فقط من إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد وقد تركّز الدعم المالي الحكومي للزراعة على دعم العلف والأسمدة ووقود الديزل لتشغيل الحرّاثات ومضخّات المياه.

ويشير إلى أن اليمن لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة السلع الزراعية الغذائية الهامة كالقمح (والذي يعتبر من المنتجات الغذائية الإستراتيجية). كما أنها لم تصل إلى نسب مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في تقليص مساحة زراعة القات وإبقائها في حدود ١٠٪ من المساحة المزروعة الذي يستأثر بـ ٢٥٪ من المساحة المزروعة و٣٠٪ من استخدامات المياه، بالإضافة إلى مساحة الأراضي الزراعية المحدودة.

وخلص تقرير برنامج الغذاء العالمي إلى أن اليمن بحاجة إلى المحافظة على معدل نمو للناتج المحلي بـ٥٪ في السنة كي يتسنى له تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥م.

الحبوب

تعد الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية الغذائية في اليمن ، بل أهميتها في تنام مستمر عاماً بعد آخر، نظرا للتغيير في النمط الاستهلاكي وهو ما يؤكد أن الحبوب وخاصة القمح أصبح الغذاء الرئيسي في البلاد في حيث ارتفعت الكميات المستهلكة إلى مليوني وهو ما يؤكد الأهمية الإستراتيجية للتوسع في إنتاج القمح كغذاء رئيس للمواطنين ويؤكد الدكتور علي العسلي أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة صنعاء على ضرورة الاهتمام بزيادة إنتاج المحاصيل وخاصة القمح لما يمثله من أهمية بالغة في توفير العملة الصعبة نتيجة الاستيراد لتغطية العجز المستمر و تكاتف الجهود لوقف التناقص في نصيب الفرد من الحبوب بوصفها سلع ضرورية ومن أهم مصادر الطاقة كمرحلة أولى والعمل على زيادة الإنتاج لزيادة الاستهلاك من الحبوب والتعويض عن عملية الاستيراد و بتنمية إنتاج المحاصيل ذات الأهمية النسبية لمواجهة الزيادة المضطردة في الاستهلاك،وعودة دعم الدولة لهذه المحاصيل في ظل الأزمات الغذائية والمالية الحاصلة في العالم.

ويشير إلى أن اليمن لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة السلع الزراعية الغذائية الهامة كالقمح (والذي يعتبر من المنتجات الغذائية الإستراتيجية). كما أنها لم تصل إلى نسب مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات.ويضيف أن الاستهلاك من الحبوب بلغ مليوني طن والذي يشكل حوالي ١,٨ ٪ من الاستهلاك العربي حيث تحتل اليمن تحتل مرتبة متدنية قياسا بالمستوى العربي أو العالمي من حيث متوسط نصيب الفرد السنوي من الحبوب حيث بلغ ٢٤ كجم/ ، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد السنوي على المستوى العربي من الحبوب ٣٢٧ كجم ، بينما بلغ متوسط الفرد على المستوى العالمي ٣٠٤كجم . وهذا يبين انخفاض متوسط نصيب الفرد من الحبوب في اليمن ، الأمر الذي يستوجب العمل على زيادة الإنتاج من الحبوب لمواجهة الطلب على الحبوب وتقليل الواردات.

صعوبات

ويرى الخبير الزراعي سمير الدهيش أن تطوير قطاع الزراعة يواجه العديد من المعوقات التي تشمل قلة الأراضي الصالحة للزراعة "٣٪ من إجمالي مساحة الأراضي" وشحة مصادر المياه وقلة الائتمان والاستثمار في البنية التحتية للإنتاج والتسويق حيث وصل نصيب الزراعة إلى ١,٢٥٪ فقط من إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد وقد تركّز الدعم المالي الحكومي للزراعة على دعم العلف والأسمدة ووقود الديزل لتشغيل الحرّاثات ومضخّات المياه.

وبالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة لتحسين مؤشرات الفقر في اليمن وهو ما أثمر عن نتائج إيجابية خلال الفترة الأخيرة ألا أن الارتفاع العالمي الطارئ في أسعار الغذاء أعادت المؤشرات إلى ذات وضعها السابق .

التضخم

ويؤكد الخبير الاقتصادي محمد الدعيس أن ارتفاع الأسعار تمثل أحد الأسباب الرئيسية لتفاقم مشكلة الفقر كونها تؤثر وبصورة مباشرة على مستوى دخول الإفراد ،ومن ثم على مستوى المعيشة للأفراد .

دراسة تدعو لاستغلال القطاع الزراعي وتطوير التخطيط الاقتصادي للتنمية الزراعية

■ ،،كتب/محمد راجح

دعت دراسة حديثة إلى استغلال القطاع الزراعي وتطوير التخطيط الاقتصادي للتنمية الزراعية وإحداث نقلة نوعية في هذا القطاع الإنتاجي الواعد.

وطبقاً للدراسة التي أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور محمد يحي الرفيق فأن هناك أهمية لاتخاذ سياسات جادة وفاعلة لإعادة هيكلة الخطة الزراعية من خلال وجود خبرات في مستويات مختلفة للقطاع تتناسب وطبيعة تلك المستويات بدءاً من الوحدة الإنتاجية والاقتصادية وانتهاءً بمستوى أداء القطاع الزراعي.

وتشير الدراسة ألي إمكانية تطوير التخطيط الاقتصادي الزراعي في اليمن من خلال اتخاذ سياسات تهدف إلى التركيز على التوسع الرأسي للإنتاج الزراعي بهدف زيادة إنتاجية الوحدة المساحية وتحقيق الاستخدام الفعال للمساحات الصالحة للزراعة وزيادة المساحة المحصولية بالإضافة إلى تنمية الثروة الحيوانية التي تعتبر من أهم أركان القطاع الزراعي والمحافظة عليها من خلال تقديم الخدمات البيطرية سواء معالجة الأمراض أو مكافحة الأوبئة لإنتاج اللحوم والألبان والدواجن بطريقة سليمة وضرورة الاهتمام بالتنمية الريفية وإيجاد مشروعات تنموية متكاملة في المناطق النائية.

وتؤكد الدراسة أن تنفيذ أي خطة لتنمية القطاع الزراعي تتطلب الإحاطة والإلمام بالعديد من الأمور والمتطلبات حيث يعاني هذا القطاع من مشاكل ومعوقات وإهمال شديد ومعالجات هشة وبرامج هزيلة لا تلبي احتياجات وطموح هذا المورد الاقتصادي الهام.

وتضيف أن الضرورة تقتضي العمل على إيقاف الفئة الاجتماعية التقليدية التي تعيق عملية التنمية الزراعية وتقف عقبة أمام استمراريتها بدون أن يتاح لها الفرصة للتحول إلى فئات مستقلة في مجالات اقتصادية أخرى بالإضافة إلى أهمية دمج الإصلاح الزراعي مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الدولة بالعمل على تأهيل الأيادي العاملة وتأمين الخدمات العامة.

كما يجب العمل على تحرير المزارعين البدائيين من التفكير وتعريفهم بالوسائل الحديثة المتنوعة التي تساعدهم على زيادة إنتاجية الأراضي وإيجاد طرق حديثة لتسويق المنتجات الزراعية ووسائل نقل حديثة وتأهيل المزارعين على حرف أخرى يلجئون إليها أثناء الفراغ وتأهيل شبكات ري حديثة والأهم العمل على تنظيم شئون المياه.

وتشدد على أهمية الاستعانة بخبراء زراعيين بهدف وضع خطط تتناسب وظروف كل مجتمع على حدة لأن التخطيط من أهم العوامل لعملية إنماء النشاط الزراعي بشكل تكاملي، مع إمكانية رفع مستوى الدخل للمزارعين ومساواتهم بمستوى دخل السكان في المدن من خلال اتخاذ بعض السياسات مثل توزيع مساحات من أراضي الدولة القابلة للزراعة وتقسيمها للعديد من الأشخاص كما تعمل بعض الدول التي حققت نهضة زراعية مستدامة.

ويأتي أهمية ذلك بهدف مساواة دخول المزارعين مع سكان المدن من خلال توزيع هذه المساحات من الأراضي الزراعية وتقسيمها بحيث تتراوح ما بين ٢٥ – ٥٠ هكتاراً لعدد من الأشخاص وبالتالي أصبح هناك إمكانية كبيرة لاستخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة وتأمين القروض المالية بفوائد معتدلة لاستصلاح الأراضي وتحسين المباني القائمة عليها وغيرها من التحسينات التقنية ذات الكفاءة الإنتاجية العالية.

وطبقاً لمختصين زراعيين فأن أغلب المناطق الزراعية واقعة في المرتفعات الجبلية وهو ما يلزم زيادة شق الطرقات إلى هذه المناطق حتى لا يكون هناك تشتت وصعوبة لوصول التكنولوجيا الحديثة من ميكنة ووسائل نقل وغيرها وكذا طبيعة المناطق الريفية وعدم إيجاد خطة فاعلة للحفاظ على الموارد المائية وإنشاء السدود بطريقة منظمة وفقاً للحاجة إليها وبحسب المناطق ذات الأولوية لها والأهم من ذلك ظاهرة هجرة المزارعين من الريف والحضر.

إلى جانب ذلك ينبغي على اليمن استغلال المساعدات المقدمة من المانحين والمنظمات الدولية وشركاء التنمية للتغلب على بعض الصعوبات بخصوص مياه الري حيث تقدم هذه المنظمات والجهات أنظمة الري الحديثة لزراعة بعض المحاصيل الزراعية كالبطاطا والعنب وكذا التقطير للخضروات والنافورات لأشجار البساتين بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل لحل بعض المعوقات المتعلقة بمشاكل طول المسافات من قنوات الآبار وإيجاد قاعدة بيانات أساسية بخصوص متطلبات مياه المحاصيل وجدولة الري.

بيع أذون خزانة بقيمة ٦٠,٧ مليار ريال

■ ،،تم بمقر البنك المركزي اليمني أمس تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (٦٨٨)، وأوضح بيان صادر عن البنك حصلت "الثورة" على نسخة منه أن القيمة الاسمية الإجمالية للطلبات الفائزة بلغت ٦٠ مليار ريال و٧٧٤ مليوناً و٨٣٠ ألف ريال وأشار البيان إلى أن متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة "٩١"، "١٨٢"، "٣٦٤" بلغ ٢٢,٩٢٪، ٢٢,٩٢٪ ٢٢,٩١٪ على التوالي. وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية غدا السبت.

تفريغ ٣٧ ألف طن متري من الديزل بمصفاة عدن

■ ،،عدن/سبأ

تم أمس بميناء الزيت بمصفاة عدن إفراغ ٣٧ ألف طن متري من مادة الديزل أفرغتها ناقلة النفط الليبيرية سي كوين.

وبحسب إحصائية واردة من الميناء حصلت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» على نسخة منها فإن الكمية المفرغة والواصلة من ميناء الفجيرة الإماراتي ستوزع على محطات الوقود في مختلف محافظات الجمهورية لتامين إيصال هذه المادة للمواطنين.

تقييم أنشطة مشروع الحفاظ على المياه الجوفية وبرنامج الري بصنعاء

■ ،،صنعاء / سبأ

اطلعت بعثة البنك الدولي الخاصة بمشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة على الأنشطة المنفذة من قبل مشروع الحفاظ على المياه والبرنامج الوطني للري المنفذة في عدد من مديريات محافظة صنعاء.

وتضمنت الزيارة التي نفذتها البعثة برئاسة الدكتور نائف أبو لحوم التعرف على عدد من المزارع في مديرية بني الحارث التي تم تركيب أنظمة الري الحديث فيها والمدعومة من قبل مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة وكذا البرنامج الوطني للري.

وهدفت الزيارة إلى تقييم الأنشطة المنفذة في المزارع لاسيما المتعلقة بالمكون الثاني من مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والمتمثلة في تأهيل المدرجات الزراعية وحماية ضفاف الوديان والخزانات لحصاد المياه في مديريات بني مطر والحيمة الداخلية والحيمة الخارجية والتي تم تنفيذها عبر الوحدة الحقلية الشمالية لمشروع الحفاظ على المياه الجوفية.

كما تم الاطلاع على مدى استفادة المزارعين من تلك الخدمات والذين عبروا عن سعادتهم بتلك الخدمات التي قدمها المشروع نظراً لأهميتها والتي أسهمت في تحسين أوضاعهم الاقتصادية فضلا عن أهميتها في تقليل الهجرة الداخلية ومكافحة الفقر والبطالة حيث اتجهوا نحو زراعة العديد من المحاصيل الاقتصادية كاللوزيات وإحلالها بدلاً عن زراعة القات نتيجة للمردودات الاقتصادية الكبيرة التي تحققها إنتاجية اللوز في تلك المناطق.

وأشادت البعثة بمستوى الأنشطة التي نفذها مشروع الحفاظ على المياه والبرنامج الوطني للري ودورهما في خدمة جهود التنمية الزراعية في تلك المناطق.

وفي تصريح لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أوضح المدير الفني بالوحدة الحقلية الشمالية المهندس عبدالعزيز الذبحاني أن المشروع يقوم باستخدام خزانات لحصاد مياه الأمطار لغرض ري المحاصيل الزراعية كري تكميلي .. معتبرا الري التكميلي وحصاد مياه الأمطار من ابرز العوامل الهامة في زيادة إنتاجية المحاصيل الغذائية.

وأشار الذبحاني إلى أهمية مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة كونه يتضمن تنفيذ شبكات الري والإرشاد والتوعية المائية لشريحة واسعة من المزارعين، فضلا عن أنشطته في تقنين وترشيد استخدامات المياه في ري المحاصيل الزراعية في كافة محافظات الجمهورية.

رافقهم خلال الزيارة مدير عام مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة المهندس حمود الربيدي ومدير عام مكتب الزراعة والري بمحافظة صنعاء المهندس بشير الأصبحي ومدير الوحدة الحقلية الشمالية المهندس منصور شائف وعدد من المسئولين.